تحديات تطبيق اتفاقية بازلIII في الأنظمة المصرفية

***The Challenges** of Basel III application in Banking Systems*

د. علي جغريف[1]
أستاذ محاضر صنف "أ"
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سكيكدة، الجزائر
djekrifali@yahoo.fr

أ. فاطمة حلوز
أستاذ مساعد صنف "أ"
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سكيكدة، الجزائر
hlz_fatima@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2017/06/18
تاريخ القبول: 2018/08/13

ملخص:

في ظل توجه جل الأنظمة المصرفية العربية عامة والجزائر خاصة نحو تطبيق المعايير الدولية التي تفرضها عليه التغيرات السريعة في المجال المصرفي نتيجة العولمة المالية. وعلى الرغم من أن تعقيدات اتفاقية بازل الثانية (2) لم تسمح للعديد من الدول بتنفيذها، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة إلى تنفيذ اتفاقية أعقد بكثير منها والمتمثلة في اتفاقية بازل الثالثة (3). هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة أهم التحديات والتأثيرات المرتبطة بتطبيق المقررات الجديدة للجنة بازل على الأنظمة المصرفية. وتوصلت الدراسة إلى تطبيق مقررات لجنة بازلIII تتخلله العديد من التحديات سواء المتعلقة منها بطبيعة النماذج نفسها أو المتعلقة بالسيولة أو من حيث الفترة الانتقالية. كما توصلت الدراسة إلى ضرورة الاستعداد الجيد من قبل السلطات التنظيمية قبل البدء في تطبيق المقررات الجديدة قصد تفادي الوقوع في أزمات جديدة، وما يترتب عنها من آثار ضخمة على المالية والاقتصاد العالمي.

كلمات مفتاحية: اتفاقية بازلIII؛ تحديات بازلIII؛ الأنظمة المصرفية

تصنيف JEL: L5، K2،G3

Abstract:

The global financial crisis has led the Arab banking systems to adopt international standards, imposed by rapid changes in the banking industry. Although the complexities of Basel II decisions did not allow many countries to implement them, they found themselves obliged to implement much more complex convention, called the Basel III Convention. This study aimed to analyze the challenges of the application of new decisions in the banking systems and their effects on the global economy and finance. The study found that the application of Basel III marked by several challenges and effects, whether to the nature of the models themselves, liquidity or transitional period. In addition, the study concluded that the regulatory authorities should prepare well before implementing the new decisions in order to avoid new crises and their huge implications for the financial and global economy.

Key words: Basel III decisions; Basel III challenges; banking systems

Jel Classification Codes: G3, K2, L5

[1] المرسل: **علي جغريف**، البريد الإلكتروني: ***djekrifali@yahoo.fr***

مقدمة:

لقد ساهمت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في إعادة النظر في التنظيمات الحالية التي تحكم عمل المؤسسات المالية والمصرفية على المستوى العالمي، فنتيجة للضغوطات الكبيرة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي اجتمع محافظو البنوك المركزية لتقديم الإصلاحات الضرورية. بعد تحليل ومناقشة أسباب الأزمة المالية العالمية، تم إرجاع السبب الرئيسي إلى مشكلة السيولة التي تم إهمالها في التنظيمات السابقة مقابل التركز على إدارة المخاطر الأخرى. ونتيجة لذلك تم التوصل إلى استحداث تنظيمات جديدة بعنوان مقررات بازلIII، بهدف تعزيز مرونة القطاع المصرفي وتحسين قدرته على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية، والحد من انتشارها من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي.

ركزت إصلاحات بازلIII على تعزيز قواعد رأس المال والسيولة العالمية، بالإضافة إلى تحسين إدارة المخاطر والحوكمة، فضلا عن تعزيز الإفصاح عن انكشاف البنوك، كما تضمنت الاتفاقية الجديدة قواعد خاصة بعمل البنوك الكبيرة ذات التأثير العالي على الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب الانتشار السريع للأزمات بين الدول عبر قنوات الاتصال الناتجة عن العولمة المالية.

بعد استكمال وثيقة بازلIII، قامت اللجنة بإطلاق حملة لتقدير تأثيرات هذه الإصلاحات على أداء المنظومة المصرفية للدول الأعضاء بشكل منفرد، حيث عمدت البنوك المركزية للدول الأعضاء بالعمل على تقدير المشاكل والتحديات التي تواجهها في تطبيق هذه الإصلاحات، وذلك وفقا للخصائص المختلفة بكل منظومة مصرفية.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تحديات تطبيق مقررات لجنة بازلIII ضمن القطاع المصرفي على المستوى العالمي وانعكاساتها على الاقتصاد والمالية العالمية، والعمل على الخروج بنصائح وإرشادات التي من شأنها أن تفيد الأنظمة المصرفية العربية ومنها الجزائر، وذلك في ضل توجه جل الأنظمة المصرفية العربية عامة والجزائر خاصة نحو تطبيق المعايير الدولية التي تفرضها عليه التغيرات السريعة في المجال المصرفي نتيجة العولمة المالية.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من:

- تندرج هذه الدراسة ضمن توصيات لجنة بازل للدول الأعضاء بدراسة تحديات تطبيق مقررات لجنة بازلIII في القطاع المصرفي.
- العمل على تحديد تحديات تطبيق مقررات لجنة بازلIII قي القطاع المصرفي على المستوى العالمي.
- العمل على تحديد تأثيرات تطبيق مقررات لجنة بازلIII على الاقتصاد والمالية العالمية.
- إمكانية الاستفادة من النتائج الأولية بالنسبة للدول التي لم تشرع بعد في تطبيق هذه المعايير ومنها الجزائر.

مشكلة الدراسة:

في ظل توجه جل الأنظمة المصرفية العربية عامة والجزائر خاصة نحو تطبيق المعايير الدولية التي تفرضها عليه التغيرات السريعة في المجال المصرفي نتيجة العولمة المالية. وعلى الرغم من أن تعقيدات اتفاقية بازل الثانية (2) لم تسمح للعديد من الدول بتنفيذها ، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة إلى تنفيذ اتفاقية أعقد بكثير منها والمتمثلة في اتفاقية بازل الثالثة (3). الأمر الذي يدفعنا لطرح التساؤل التالي: **ما هي أهم التحديات والتأثيرات المرتبطة بتطبيق مقررات لجنة بازل(3) على الأنظمة المصرفية؟**

منهج الدراسة:

لدراسة تحديات تطبيق مقررات لجنة بازلIII وانعكاساتها على الاقتصاد والمالية العالمية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر المنهج المناسب لطبيعة ونوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة (Martien Lubberink 2015):

Liability Management Exercises of European Banks in Anticipation of Basel III

نتيجة لقواعد الحظر المفروض على الاعتراف بمكاسب القيمة العادلة على أدوات الدين ضمن مكونات الشريحة الأولىTier1 لرأس المال، تلجأ البنوك لممارسات إدارة الخصوم، من خلال استدعاء سندات الدين من حامليها قصد الاستعداد لتنفيذ متطلبات بازلIII.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير هذه الممارسات على سلامة واستقرار النظام المصرفي وقد قام الباحث بدراسة عينة تتكون من 720 ممارسة إدارة المخصوم للبنوك الأوروبية في الفترة الممتدة من افريل 2009 إلى ديسمبر 2013. توصلت الدراسة إلى أن ممارسات إدارة المخصوم لا تساهم في تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي، حيث تؤثر العلاوة الكبيرة المدفوعة لأصحاب السندات المستدعاة سلبا على سيولة وملاءة

البنوك، كما يمكن أن تكون انعكاسا لآثار سياسية خلافا للأهداف قواعد الملاءة المصرفية. كما أوصى الباحث بضرورة الاعتراف بمكاسب القيمة العادلة على أدوات الدين ضمن مكونات الشريحة الأولى Tier1 لرأس المال قصد منع البنوك للجوء إلى مثل هذه الممارسات السلبية.

دراسة:Swiss Finish to Basel III(2015) and al Christian M. McNamara :

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن التحديات الخاصة التي تواجه النظام المصرفي السويسري نتيجة الاستجابة لمتطلبات بازلIII وذلك لخصوصية النظام المصرفي السويسري الذي يتميز بشدة التركيز وقوة الارتباط بالاقتصاد ككل. وذلك من خلال البحث عن التجاوزات التي يمكنها أن تحدث في نماذج تقييم المخاطر الداخلية عند تقدير أوزان مخاطر الأصول، وكيفية معالجة هذه التجاوزات. بالإضافة إلى التجاوزات المرتبطة برأس المال القابل للتحويل الطارئ. توصلت الدراسة إلى أن البنوك الكبيرة التي تستخدم نماذج التقييم الداخلي يمكنها تخفيض أوزان المخاطر بشك كبير جدا عن الأوزان المعيارية بالاعتماد على الاختلافات في نماذج الأعمال التجارية. لذا يجب على المنظمين معالجة مشكلة التخفيضات الوهمية في أوزان مخاطر الأصول التي ترفع من نسب رأس مال.

دراسة: Zaichao Du & Juan Carlos Escanciano (2015)

Backtesting Expected Shortfall: Accounting for Tail Risk

هدفت هذه الدراسة لإيجاد حل للمشكلة التي تواجه المؤسسات المصرفية والمالية فيما يتعلق بأسلوب تحيد مخاطر السوق المعتمد حديثا من قبل لجنة بازلIII والمتمثل في أسلوب العجز المتوقع Expected Shortfall (ES) كبديل عن الأسلوب التقليدي القيمة المعرضة للخطر(Value - at- Risk (VaR، وذلك بسبب غياب أدوات بسيطة تساعد على تقدير تنبؤات (ES). حيث أقترح الباحث اختبار خلفي مشروط ل (ES) بالاعتماد على الانتهاكات التراكمية بالتماثل مع (VaR) إضافة إلى إنشاء خصائص مقاربة للاختبار والتحقق من أداء العينة المحدودة من خلال بعض المحاكاة لنموذج مونت كارلو. ومن خلال تطبيق عملي لثلاثة مؤشرات الأسهم الرئيسية توصلت الدراسة إلى أن (VaR) لا تستجيب عادة للأحداث المتطرفة مثل تلك التي واجهتها خلال الأزمة المالية الأخيرة، في حين يقدم (ES) وصفا أكثر دقة عن المخاطر التي تنطوي عليها.

دراسة: Allan D. Grody and Peter J. Hughes (2015)

The Global Risk Regime – New Roles for Auditors

على ضوء المتطلبات الجديدة المقدمة من قبل لجة بازل بعد الأزمة المالية العالمية والرامية إلى تحقيق التنسيق بين مخاطر البنوك والنظم المحاسبية. هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير دور مدقق الحسابات

والمحاسبين على تعزيز واستعادة الثقة والمصداقية لأصحاب المصالح في تقارير إدارة مخاطر البنوك. وتوصل الباحث إلى أن توسع دور مدقق الحسابات ليشمل التحقق المستقل للامتثال لمبادئ إدارة المخاطر وتجميع البيانات الخاصة بها سوف يلعب دورا بارزا في استعادة ثقة ومصداقية الأطراف المشاركة من خلال الرفع من جودة ودقة مستويات الإفصاح . كما توصل الباحث إلى أن تأثير إدارة الرقابة المحاسبية المالية لها نفس قوة إدارة المخاطر.

دراسة: Olga Kolokolova, and al (2015) :

Systematic and Firm-specific Credit and Liquidity Risks of CDS Spreads

وفقا لنصوص بازلIII فإن مبادلة القروض المتعثرة (CDS Credit Default Swaps) ضمنيا تشمل احتمالية التعثر وبالتالي من الضروري اعتمادها في حساب مخاطر رأس المال المنسوب إلى مخاطر ائتمان الأطراف المقابلة.

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج نظري لتسعير الأصول الغير سائلة، واختباره تجريبيا باستخدام هوامش CDS لعينة تتكون من 365 مؤسسة غير مالية في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة الممتدة من 2002 إلى 2011. وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر لائتمان النظامية، انعدام السيولة النظامية ومخاطر تعثر المؤسسات الفردية ومخاطر انعدام سيولة الأصول تعتبر المنبئات الرئيسية للتغير في هوامش CDS. كما أن تأثير انعدام السيولة غير متماثل بحيث يتناسب عكسيا مع سيولة الأصول. إضافة إلى أن نتائج الدراسة تعتبر تحديا كبيرا لنصوص بازلIII التي تتجاهل المخاطر النظامية في تقدير مخاطرCDS.

:(2014) Dimitrios V. Siskos

Was Basel III necessary and will it bring about prudent risk management in banking?

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الأسباب التي أدت إلى استحداث مقررات بازلIII وفي ما إذا ستحقق أي إضافة إيجابية في مجال إدارة المخاطر المصرفية. وتوصلت الدراسة إل أن المقاييس المطورة من قبل لجنة بازلIII الهادفة إلى تعزيز سيولة البنوك وحماية القطاع المصرفي من المخاطر النظامية، لم تعالج أي من المشاكل الأساسية التي تسببت في الأزمة المالية الأخيرة، حيث ورثت بازلIII بعض نقاط الضعف لبازلII في ما يتعلق بالتركيز على المخاطر المتوقعة وإهمال المخاطر الغير متوقعة نتيجة التطور الكبير في النظام المالي ما نتج عنه من استحداث أدوات مالية جديدة.

دراسة : Thomas Aubrey& Giacomo Le Pera (2013):

Improvements in the measurement of systemic risk for credit portfolio management

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تحديات تطبيق مقررات لجنة بازل المتعلقة بالمخاطر النظامية، والبحث عن الحلول المثلى لذلك. وتوصلت الدراسة إلى أن حسابات الارتباط المدرجة في مبادئ لجنة بازل غير قادرة على توفير تقديرات مفيدة للمخاطر النظامية ومن تم تقديرات المخاطر الغير متوقعة، وذلك بسبب الطبيعة الديناميكية للمخاطر النظامية التي تجعل تقديرها وفقا لنماذج حسابية معتمدة على بيانات تاريخية غير ممكن. كما توصل الباحث إلى ضرورة الاعتماد على النماذج الحسابية غير الخطية التي تتماشى مع التغيرات السريعة التي يشهدها القطاع المالي العالمي.

أولا: اتفاقية بازل III

اتفاقية بازل III هي السلسة الثالثة من الإصلاحات التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية بعد كل من بازلI وبازل II.

1- الأحداث التي أدت إلى وضع مجموعة جديدة من التنظيمات:

بتحليل البيئة القائمة سابقا نجد العديد من الأسباب التي أدت إلى استحداث اتفاقية بازل III ومنها:

- نقاط الضعف الكثيرة التي تضمنتها التنظيمات السابقة والتي أثبتتها الأزمة المالية الأخيرة، حيث تركت بازل IIالكثير من القرارات بأيدي للمؤسسات المالية على افتراض أن قرارات المؤسسات المالية من شأنه أن يكفل سلامة وأمان النظام بشكل عام. كما شجعت بازلII مسايرة الاتجاهات الدورية التي تسمح بالمديونية المفرطة والفشل في تقدير المخاطر الخاصة والنظامية. بالإضافة إلى أن المؤسسات كبيرة ومترابطة جدا مما يزيد من احتمال تعرضها للفشل أو لمخاطر إضافية عن طريق العدوى عبر الحدود[1].
- مشكلة النظام المصرفي الظل، لقد عمدت العديد من الأنظمة المصرفية في الكثير من الدول إلى التوسع المفرط في استخدام الديون داخل وخارج الميزانية مما أفقدها توازنها من خلال التآكل التدريجي لمستوى وجودة قاعدة رأسمالها. وفي نفس الوقت لم تحتفظ البنوك بمستوى كافي من احتياطات السيولة. مما جعل النظام المصرفي عاجزا على استيعاب مستوى التداول النظامي وخسائر القروض، كما لا يمكن التعامل مع إعادة الوساطة بالنسبة للانكشافات الكبيرة الناتجة عن النظام المصرفي الظل[2].

- التنظيمات التي أتت بها بازلI وبازلII لم تكن كافية للقيام بدور القيد على الحافز الطبيعي داخل البنك بالنسبة لزيادة الديون (الرافعة المالية). حيث أن وجود هذه الفجوة في جميع أنحاء المنظومة المصرفية تؤدي إلى عدم استقرار مالي كبير خلال الأزمات. بعكس الفترة الفاصلة بين 2000 و2007 عندما كانت البنوك تتمتع بكفاءة رأسمال عالية، كان المسيرون يحاولون إيجاد السبل لإعادة رأس المال للمساهمين، حيث كان الاتجاه الجديد ترتيب الأولويات بالنسبة للبنوك قصد الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية، وذلك لتجنب ارتفاع مستوى علاوة المخاطر الواجبة الدفع في حالة الضعف؛
- وجدود اتجاه منتشر جدا يحفز البنوك على بيع القروض وإصدار خطابات الاعتماد المضمونة Standy letter of credit ؛
- سمحت البنوك المركزية للبنوك التجارية بتقديم خطابات الاعتماد المضمونة منخفضة المخاطر نسبيا التي من شأنها أن تكون غير مربحة للتمويل بالودائع، مما أدى زيادة الأنشطة خارج الميزانية من دون توفر دوافع كافية[3].

2- أهداف اتفاقية بازلIII:

بناء على الركائز الثلاث لإطار عمل اتفاقية بازلII اعتمدت لجنة بازل مجموعة من الإصلاحات التي تهتم بكل من كمية ونوعية قاعدة رأس المال التنظيمي وتعزيز تغطية المخاطر في إطار رأس المال، وذلك من خلال ما يلي:

- رفع الجودة والاتساق والشفافية في قاعدة رأس المال: أظهرت الأزمة التي خسائر الائتمان وعمليات شطب الأصول ينتج من الأرباح المحتجزة، والذي هو جزء من قاعدة مادية للأسهم العادية البنوك. كما كشف عن التناقض في تعريف رأس المال عبر الولايات القضائية وعدم الإفصاح التي من شأنها تمكين السوق لإجراء تقييم كامل ومقارنة نوعية رأس المال بين المؤسسات. لذا فرضت اللجنة دعم تعرض البنوك للمخاطر البنوك بقاعدة رأسمالية عالية الجودة؛
- تعزيز تغطية المخاطر: لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية أن فشل لبنوك في تغطية معظم المخاطر داخل وخارج الميزانية خاصة الانكشافات المرتبطة بالمشتقات المالية، والتي كانت من العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار خلال الأزمة. لذا قامت اللجنة بإدخال إصلاحات متعلقة بمتطلبات دفاتر التداول وانكشاف التوريق المعقدة والمصادر الرئيسية لمخاطر العديد من أعمال البنوك الدولية؛
- اعتماد نسبة الرافعة المالية كمكمل لمتطلبات رأس المال على أساس المخاطر : من بين الأسباب الكامنة وراء الأزمة المالية العالمية الزيادة المفرطة في استخدام الديون خارج الميزانية، حيث تعتبر سمة لازمات مالية سابقة كما هو الحال بالنسبة لازمة 1998، والتي اضطر القطاع المصرفي حينها

بسبب ضغط إلى تخفيض استخدام الديون بالطريقة التضخم التنازلي لقليل الضغط على أسعار الأصول، مما أدى إلى تفاقم حلقة التغذية المرتدة الإيجابية بين الخسائر في رأس مال البنك والانكماش في توافر الائتمان. لذلك قامت اللجنة بإدخال شرط نسبة الرافعة المالية قصد تقييد نسبة الديون في القطاع المصرفي، مما يساعد على تخفيف خطر عمليات تخفيض الديون التي تزعزع الاستقرار ويمكن أن تتلف النظام المالي والاقتصاد؛ بالإضافة إلى تقديم ضمانات إضافية ضد مخاطر النماذج، وخطأ القياس من خلال مكمل لمقياس المخاطر بسيطة وشفافة ومستقلة؛

- تخفيض الدورات الاقتصادية وتعزيز مخازن لمواجهة التقلبات الدورية: كان واحدا من أهم العناصر المزعزعة للاستقرار الأزمة يتمثل في مسايرة للاتجاهات الدورية التضخمية للصدمات المالية في جميع أنحاء النظام المصرفي والأسواق المالية والاقتصاد عموما، حيث تم تضخيم الاتجاه من طرف المشاركين في السوق عن طريق التصرف بطريقة مسايرة للاتجاهات الدورية من خلال مجموعة متنوعة من القنوات، بما في ذلك من خلال المعايير المحاسبية لكل من أصول الأسواق، المؤشرات والقروض ذات فترة الاستحقاق. لذا عرضت لجنة بازل عددا من التدابير لجعل البنوك أكثر قدرة على التكيف مع مسايرة لاتجاهات الدورية التضخمية للصدمات المالية في جميع أنحاء النظام المصرفي والأسواق المالية والاقتصاد عموما، قصد امتصاص الصدمات بدلا من إرسال المخاطر إلى النظام المالي والاقتصاد ككل؛
- معالجة المخاطر النظامية والترابط: في حين أن الدورات الاقتصادية تضخيم الصدمات على البعد الزمني، فالإفراط في معدل الترابط بين البنوك ذات الأهمية النظامية ينقل أيضا الصدمات عبر النظام المالي والاقتصاد. لذا قامت لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي بوضع نهج متكامل بشكل جيد للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية من خلال مجموعات من الرسوم الإضافية لرأس المال، ورأس المال المشروط والديون المكفولة، والاعتماد على منهجية تضم كلا من مؤشرات الكمية والنوعية لتقييم الأهمية المنهجية المؤسسات المالية على المستوى العالمي. بالإضافة إلى اتخاذ مزيد من التدابير للتخفيف من المخاطر أو العوامل الخارجية المرتبطة مع البنوك النظامية، بما في ذلك رسوم إضافية للسيولة، وتشديد القيود المفروضة على الانكشافات الكبيرة وتعزيز الرقابة؛
- إدخال معيار السيولة العالمية: متطلبات رأس المال القوية هي شرط ضروري لاستقرار القطاع المصرفي ولكن في حد ذاتها ليست كافية، حيث يشترط وجود قاعدة سيولة عالمية متسقة دوليا، وفي ضل عدم وجد أي معايير منسقة دوليا في هذا المجال قامت لجنة بازل إدخال معايير السيولة العالمية المنسقة دوليا كما هو الحال مع معايير رأس المال العالمية، فإن معايير السيولة تفرض متطلبات دنيا قصد خلق فرص متكافئة دوليا للمساعدة في منع السباق التنافسي إلى أسفل[4].

- نسبة تغطية السيولة: (Liquidity Coverage Ratio (LCR يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن يحافظ البنك على مستوى كاف الأصول السائلة عالية الجودة والأصول الغير المرتبطة التي يمكن تحويلها إلى نقد لتلبية احتياجات السيولة لديها لمدة 30 يوم عمل في ظل سيناريو التوتر الحاد جدا للسيولة المحدد من قبل المشرفين. كحد أدنى يجب أن يكون المخزون من الأصول السائلة يمكن البنك من البقاء على قيد الحياة حتى 30 يوم من سيناريو التوتر، وهو الوقت الذي يفترض أن الإجراءات التصحيحية المناسبة التي يمكن اتخاذها من قبل الإدارة و /أو المشرفين، و /أو البنك يمكن أن تعمل بطريقة منظمة؛
- نسبة صافي التمويل المستقر: (Net Stable Funding Ratio (NSFR يهدف هذا لمعيار إلى تشجيع تمويل المزيد من الأصول وأنشطة المؤسسات المصرفية المتوسطة وطويلة الأجل، حيث يحدد هذا المقياس كمية الحد الأدنى المقبول للتمويل المستقر الذي يستند على خصائص سيولة أصول وأنشطة المؤسسة على مدى أفق سنة واحدة. ولقد تم تصميم هذا المعيار ليكون بمثابة آلية تنفيذ الحد الأدنى لاستكمالLCR وتعزيز الجهود الرقابية الأخرى من خلال تشجيع التغييرات الهيكلية في تشكيلات مخاطر السيولة للمؤسسات الناتجة عن عدم تطابق التمويل قصير الأجل باتجاه تمويل أنشطة الأعمال والأصول طويلة الأجل الأكثر استقرارا؛

- أدوات المراقبة Monitoring tools بالإضافة إلى المقاييس السابقة المستخدمة كمعايير، هناك مقاييس تستخدم كأدوات مراقبة ثابتة، حيث ترصد هذه المقاييس معلومات محددة تتعلق بالتدفقات النقدية للبنك، هيكل الميزانية العمومية، ضمانات المتاحة الغير مرتبطة وبعض مؤشرات السوق. تمثل هذه المقاييس، جنبا إلى جنب مع المعايير السابقة أساس للمعلومات التي تساعد المشرفين عل تقييم مخاطر السيولة للبنك. كما يحتاج المشرفين لتكملة هذا الإطار باستخدام أدوات ومقاييس إضافية مصممة خصيصا للمساعدة في احتواء عناصر مخاطر السيولة المحددة ضمن نظامها المصرفي. عند استخدام هذه المقاييس، يتعين على المشرفين اتخاذ إجراءات في حالة بروز صعوبات محتملة للسيولة المحتملة من خلال الاتجاه السلبي في المقاييس، أو في حالة تحديد تدهور السيولة في البنك، أو عندما تكون النتيجة المطلقة للقياس تحدد مشكلة سيولة حالية أو محتملة[5].

ثانيا: تحديات تطبيق اتفاقية بازلIII

رغم الجهود الكبيرة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية بهدف إعداد إطار جديد يتماشى والتطورات السريعة في الصناعة المصرفية إلا أن النتائج المتوصل إليها تشتمل على العديد من التحديات:

1- تحديات النماذج:

يرتبط بالنماذج المعتمدة من قبل لجنة بازل العديد من التحديات:

- إن السماح للبنوك بالاعتماد على نماذج داخلية في تقدير الأصول المرجحة بالمخاطر سوف يترك بعض الحسابات مفتوحة، الأمر الذي يسمح بالتلاعب في تقدير متطلبات رأس المال. كما سيكون هناك مبالغة أكبر في النماذج بدلا من الانخفاض الحقيقي في المخاطر أو الزيادة في رأس المال، حيث أشارAndrew Haldene المدير التنفيذي للاستقرار المالي في بنك انجلترا إلى أن التقييمات الخاصة تولد حوافز لتضليل نسب رأس المال المعلنة[6].
- يرى Adamson (2012) بان القوانين والتنظيمات التي جاءت بها بازلIII لم تذكر شيء عن تعقيدات بيانات وحجم وهيكل المخاطر أو الأهمية الاقتصادية للمنظمة المصرفية، كما أنها لم تأخذ كل تحديات إدارة المخاطر المطلوبة من قواعد بازلIII لتقديم الدعم وإشراك الكفاءات المتعددة في جميع أنحاء المنظمة قصد معالجة التأثيرات العملية والتكنولوجية على الناس، وتحسين إطار إدارة المخاطر بما يخدم المنظمات[7].
- حسابات الارتباط المدرجة في المبادئ الإرشادية لبازل غير قادرة على توفير تقديرات مفيدة لعوامل المخاطر النظامية ومن تم تقديرات المخاطر الغير متوقعة، وذلك لان طبيعة المخاطر النظامية ديناميكية، إذ لا يمكن تقديرها بناءا على نماذج حسابية مرتكزة على بيانات تاريخية. حيث أن تقديرات الارتباط المعتمدة على البيانات التاريخية لا تعكس جيدا المخاطر النظامية في الفترة الحالية، والدليل على ذلك فشل نموذج الاقتصاد الكلي المعياري المستخدم من قبل البنوك المركزية في توقع الأزمة المالية الأخيرة بسبب الاعتماد على أحداث المتغيرات التاريخية[8].
- انطواء نموذج رسوم رأس المال المخاطر المتزايدة Incremental Risk Capital charge (IRC) على نوعان من الاعتبارات التي تعقد تطبيقه أولا: تكرار البيانات، الأمر الذي يحول دون إمكانية إعادة اختبار بيانات التعثر والعوامل الخارجية. ثانيا: التأثير المحتمل للتدبدب في الأوقات المتفاوتة، حيث يمكن أن يتميز بنظام تدبدب ضعيف عكس الأسواق التي تتصف بنظام تدبدب عالي باستمرار. في هذه الحالة يمكن للقياسات أن تنتج تقديرات غير كافية لمستويات رأس المال التنظيمي مقابل مراكز التداول[9].
- استجابة لنقاط الضعف في النماذج القائمة على عشوائية إدارة المخاطر، يدعو البعض إلى تكييف واعتماد المحاسبة كأساس لتحديد الوضع المالي وكفاية رأس المال المعلن عنه. حيث يرىMerton (1995) بأن العواقب المحتملة من المخاطر النظامية، نتيجة الالتزام بالقيود المفروضة على

الممارسات المحاسبية التقليدية التي تتميز بتركيزها على التقييم والذي بطبيعته مقياس ثابت للأوضاع المالية، لذا يجب على المحاسبة تطوير فرع جديد يسمى محاسبة الخطرrisk Accounting، الذي يمكن أن يصبح مرتكزا على التعرض للمخاطر والتنظيم، حيث يمكن أن يكون أكثر فعالية. وللقيام بذلك يجب الالتزام باتخاذ مقاييس ديناميكية بطبيعتها وفقا للوضع المالي من اجل الإشارة إلى حساسية تغيرات قيم الميزانية العمومية الفردية في البيئة المالية والاقتصادية الأساسية[10].

- نظرا لفشل نموذج القيمة المعرضة للخطرVaR في تقدير المخاطر الجانبية (للأحداث المتطرفة) لمخاطر السوق، قامت لجنة بازل باستحداث نموذج جديد يطلق عليه نموذج العجز المتوقع Expected Shortfall (ES) لاعتماده كأسلوب مساعد لنموذج VaR، إلا أن هذا الأخير ينطوي على كثير من تحديات التنفيذ في المنظومة المصرفية كمقياس رئسي لمخاطر السوق، وذلك لعدم توفر أدوات بسيطة لتقييمه[11].
- لم تغير بازلIII في نظام ترجيح المخاطر، حيث أشارThomas Hoenig (2012) إلى أن ارتفاع المخاطر على القروض العقارية في الفترة الممتدة ما بين 2005 2007 لم يصاحبه أي تغييرات في أوزان المخاطر من قبل لجنة بازل. بالإضافة إلى أن بازلIII لا تزال متخلفة في التغيرات القليلة المحرزة فيما يتعلق بالأوزان المخصصة للديون السيادية. كما أن مساهمة نظام ترجيح المخاطر واقتراحات السيولة مرتبط بتفضيل البنوك لأوراق الديون الحكومية والأضرار المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لقطاع الخاص؛
- إن الافتراض القائم على أن جميع البنوك لديها نفس معدل الانكشاف بالنسبة للمستويات العالية من المخاطر لم يتم تأكيده بالواقع، حيث لم تكن البنوك السويدية لديها نفس مستوى الانكشاف للمخاطر بالنسبة للبنوك الايرلندية خلال الأزمة المالية. وذلك راجع إلى استفادة السويد من الدروس السابقة نتيجة الانهيار العقاري في بداية 1990؛
- سلوك الأصول في الظروف العادية مختلف تماما عنه في الأزمات. فعلى الرغم من أن عمليات التقدير ستأخذ معدلات الأزمات السابقة بعين الاعتبار، إلا أن الافتراض بان فترات الأزمات ستولد ارتباطات متشابهة لم تثبت تماما في الواقع. بالإضافة إلى أن كل دورة لهل خصائصها الفردية التي ستؤثر على قطاعات مختلفة بطريقة مختلفة مثلا: القطاع الذي كان عرضة للتقلب في الماضي، مثل القروض العقارية السكنية قد أصبح موضوع قوانين ضريبية جديدة ضمن اختصاص قانوني محدد، وبالتالي يضعف من التقلبات المستقبلية ويقلل الارتباط ومع ذلك في الترميز الثابت لم يأخذ ذلك بعين اعتبار[12].

2- تحديات مقاييس السيولة وأساليب الرقابة عليها:

تعتبر مقترحات لجنة بازل الرامية إلى التصدي لمخاطر السيولة معلما متواضعا جدا في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات في القواعد التنظيمية التحويطة والإشراف عليها، حيث هناك العديد من المشاكل العالقة:

- مشكلة السيولة المثلى: الاعتماد فقط على متطلبات رأس المال وحده يعتبر عمل ضعيف، وبالتالي فرضت بازلIII تطبيق نسب تغطية السيولة ونسب صافي التمويل المستقر، من خلال اعتماد قيود طويلة الأجل وقصيرة الأجل على سيولة البنك التي تضمن سيولة أصوله. إلا أن هذا المنهج يحتوي على مشكل ثلاثي الأبعاد: لا احد يعرف النسبة المثلى لفترة استحقاق التحويلات الخاصة بالبنك، وحتى لو عرفناها اليوم بالتحديد فان التجديد (الابتكار) يمكنها من التغير في الغد، كما أن عدم مرونة هذا المنهج يفتح المجال للالتفاف حول تنظيمات السيولة من خلال المؤسسات الغير خاضعة لها[13].
- مشكلة الارتباط بين مخاطر السيولة والمخاطر النظامية: هناك ارتباط قوي بين مخاطر السيولة والمخاطر النظامية وعدم تطابق المعلومات، حيث أن التخفيف من تباين المعلومات إلى الحد الذي يجعلها كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب وخاصة التركيز على الوقت المناسب، من شأنه السيطرة على مخاطر السيولة مما يتيح أيضا إدارة المخاطر النظامية. فقد اعترفت لجنة بازل بان عدم تنفيذ القواعد الجديدة بطريقة متسقة يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية[14].
- رغم قيام لجنة بازل بإدراج متطلبات جديدة قصد الوصول إلى أفضل ممارسة لإدارة المخاطر، إلا أن القواعد الجديدة اهتمت فقط بزيادة رأس المال مقابل الأصول المرجحة بالمخاطر، دون الاهتمام بجانب المطلوبات (بما في ذلك مخاطر السيولة أو مخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر المصرفية، وما إلا ذلك...). إذ يستمد هذا المفهوم من أن استقرار البنك من منظور القدرة على التمويل بسعر عادل يعتمد على جودة أصوله، لكن عندما تكون قنوات السيولة مقيدة بعدم اليقين نتيجة حدوث أزمة اقتصادية أو أزمة نظامية فان البنوك ستواجه مشاكل بشكل مستقل عن جودة أصولها[15].
- إهمال بازلIII لمخاطر السيولة المرتبطة ب CDS، حيث تنص بازل III على أن CDS ضمنيا لها احتمالية التعثر، وبالتالي تستخدم في حساب مخاطر رأس المال المنسوبة إلى مخاطر ائتمان الأطراف المقابلة. إلا أن البعض يرى بان هوامش CDS تعكس اكبر بكثير من مجرد الجدارة الائتمانية للنشأة المصدرة، حيث يقوها أيضا عدم سيولة CDS، فضلا عن حجم السوق والصناعات المعتمدة على الائتمان والعوامل الغير سائلة[16].

3- تحديات مكونات رأس المال الجديد:

تنطوي مكونات رأس مال الجديدة على العديد من التحديات

- كفاءة رأس المال: إن متطلبات رأس المال العظمى لا يمكنها وقف انخراط البنوك في المخاطر العالية ولكن ملاءة رأس المال يمكنها جعل البنوك أكثر أمانا، من خلال فرض العمل على نطاق اقل. فمتطلبات رأس المال العادلة تحد في النهاية من الرافعة المالية المرجحة بالمخاطر بحوالي 22 ضعف رأس المال. حيث دعا المعلقون الموثقون لفرض قيود أكثر صرامة لتحسين الملاءة المالية17.
- رغم أن رأس المال قابل للتحويل الطارئ(Contingent Convertible Capital (CoCo [2] نظريا يعتبر دعامة أساسية لمتطلبات رأس المال إلا أن نجاح الدور المخول له يعتمد على سرعة ودورية الحسابات الرسمية لقيمته والإعلان عنها. لكن في الحقيقة لا يمكن ذلك إلا على أساس ربع سنوي، وبالتالي فان التحركات السريعة في أوقات الأزمات المالية تجعل التحديثات غير متوفرة في الوقت المناسب، وبالتالي الاعتماد الكبير على CoCo من قبل البنوك لا يحسن متطلبات رأس المال؛
- إن الارتباط الكبير بين نماذج أعمال البنوك ومستويات الخطر يجعل التنظيمات التي تطالب البنوك بالاحتفاظ بمستوى اعلي من رأس المال مقابل الأصول المرجحة بالمخاطر risk-weighted assets (RWA) يمكنها أن تنهار بسرعة إذا كانت حسابات RAW مخفضة بشكل مصطنع. حيث اشر مؤخرا صندوق النقد الدولي(International Monetary Fund (IMF في دراسة له بان نماذج الأعمال تعتبر المحرك الرأسي لتكوين مستويات الأصول المرجحة بالمخاطرRAW من خلال أعمال البنك، كما هو الحال بالنسبة لاسبانيا وايطاليا والمملكة المتحدة البريطانية التي لها كثافة عالية للأصول المرجحة بالمخاطرRAW، مقابل البنوك السويسرية التي لها استثمارات كبيرة في الخدمات المصرفية، وهذا ما يفسر بانCredit Suiss وUBS لهما كثافة للأصول المرجحة بالمخاطرRAW تقدر ب: 25% مقابل 50% بالنسبة للبنوك ذات الأهمية النظامية الأخرى[18].

4- تحديات الإفصاح:

تتضمن عمليات الإفصاح الصادرة عن لجنة بازل على العديد من التحديات:

- تعتبر قدرة التامين على الودائع بمثابة عائقا أمام قوى انضباط السوق، حيث اشار Kafman في توضيح أثر التامين الودائع على انضباط السوق، بان التخفيف الكبير والسهل نسبيا في خسائر

[2] رأس المال القابل للتحويل الطارئ يعتبر كرأسمال تكميلي للصنف الأول Tier 1 ودعامة ثانية تعتمد على مستويات عمل كل بنك.

المودعين وشركات التامين على الودائع الفيدرالية وعملاء القروض ومستخدمي نظام المدفوعات، فضلا عن تخفيض مستويات إخفاقات البنوك (عموما)، قد يؤدي إلى احتمال حدوث اضطرابات مؤقتة في علاقات عملاء القروض أو نظام المدفوعات (من خلال زيادة متطلبات رأس المال وفرض إجراءات تصحيحية تنظيمية فورية وإصدار قرارات اقل كلفة)[19].

- إن وجود تنظيمات وقوانين تفرض على البنوك ضرورة التامين على الودائع، يجعل المودعين الصغار (أصحاب الودائع الصغيرة)، لا يهتمون بجودة أصول البنوك. كما أن ضمان الدول في نهاية المطاف لمعظم التزامات البنوك يجعل المقرضين لا يهتمون بالتزامات البنوك، كما يحفز المساهمين على الاستثمار في المخاطر العالية والاعتماد على معدلات عالية من الديون، فان سارت الأمور جيدا سيحققون ربح وإذا العكس فن دافعي الضرائب (المواطنون) سوف يدفعون الفاتورة[20].
- رغم الجهود المبذولة من قبل المنظمين في ردهم على الأزمة المالية الأخيرة، من خلال اعتماد متطلبات جديدة، قصد تحقيق التنسيق بين تقارير المخاطر المصرفية والنظم المحاسبية بهدف استعادة الثقة والمصداقية لأصحاب المصلحة في تقارير مخاطر البنوك، إلا أنها لم تكن بالشكل والحجم المطلوبين. بالإضافة إلى التأخر الكبير في الاهتمام بهده النقطة، ففي الوقت الذي توجد العديد من القوانين في بعض الدول مثل: قانونSarbanes Oxley (SOX) الخاص بالشركات الذي انشأ في 2002 لا تزال لجة بازل في بداية الاهتمام بهذه المشكلة[21].

إن إمكانيات الأنظمة المصرفية ومتطلبات الإفصاح في التأثير على مستويات الإفصاح لا تعتمد فقط على نشر المعلومات في الوقت والحجم المناسبين، ولكن أيضا على بعض العوامل الأخرى مثل: هيكل الملكية وتدابير الحوكمة الفعالة الرامية إلى الإشراف والرقابة والمساءلة. فكلما كان هناك هيكل ملكية أكثر شمولا كلما كان نطاق المساءلة اكبر من خلال زيادة عدد المساهمين، وبالتالي عدد اكبر من الآراء ووجهات نظر مختلفة[22].

5- تحديات المراجحة التنظيمية:

تشتمل عمليات المراجحة التنظيمية على جملة من التحديات:

- تعتبر الأسواق المالية من أكثر العمليات المعولمة والمرتبطة بجدب رؤوس الأموال من جميع أنحاء العالم، لذا تسعى الدول لإتباع مصالحها قصد تعزيز الاقتصاد الوطني. فما هو صالح للمنافسة ليس بالضرورة جيد للتنظيم والعكس صحيح، لذا يجب إعادة النظر في قواعد المنافسة. فواحد من اكبر المشاكل في البيئة التنظيمية هو الهيكل المؤسسي للمنظمين، حيث أن الأنظمة المعقدة واختلاف

المنظمين يخلق فجوة للمراجحة التنظيمية. فتجنب المراجحة التنظيمية يتطلب إيجاد تنظيم موحد ومنظمين موحدين، لكن على المدى القصير الحكومات الوطنية يترددون في تحقيق ذلك نظرا لمصالحهم السياسية والثقافية والمالية. ومع ذلك على المدى الطويل فان عولمة ومركزية الهيكل التنظيمي المؤسسي الواحد أمرا لا مفر منه، لكن من ينظم وماذا ينظم أمرا صعبا جدا[23].

- بهدف القضاء على المراجحة التنظيمية قامت لجنة بازل باقتراح زيادة متطلبات رأس المال لمخاطر السوق بالنسبة للبنوك التي تعتمد على نماذج خاصة في دفاتر التداول، وذلك من خلال فرض متطلبات إضافية لرأس مال تعتمد على تقدير الحساسية لمخاطر السوق يطلق عليها رسوم رأس المال المخاطر المتزايدةIRC . لكن اعتماد لجنة بازل مستوى ثابت للمخاطر في حساب IRC لتغطية وضعيات عدم السيولة خلال الأفق الزمني المعتمد، أثار مخاوف العديد من مراقبو الصناعة المصرفية. كما أن هذا الافتراض يحتوي على العديد من التعقيدات، بالإضافة إلى إهماله للطبيعة المتطورة لمخاطر الائتمان وتقييم محدود لإعادة توازن هيكل المحفظة وعدم الاهتمام الجيد بالعوامل الخارجية. علاوة على انطواء النموذج على العديد من المشاكل والاعتبارات المنهجية، حيث أن تصميم وتنفيذ وتطويرIRC مكلف ويستغرق الكثير من الوقت[24].
- يرى McNamara وآخرون (2015) بأن مقررات لجنة بازل الجديدة لم تهتم جديدا بتقليل التحفيز على المراجحة التنظيمية وتوفير الحوافز للرفع من إدارة المخاطر[25].

6- تحديات حوكمة الشركات وهياكل الملكية:

ترتبط بعمليات حوكمة الشركات وهياكل الملكية العديد من التحديات:

- مشكلة الوكالة: تهدف التنظيمات الحديثة إلى تقييد الحوافز على الأداء قصد التقليل من انخراط المديرين في المشاريع الخطرة بحثا عن رفع العوائد، مثل قانون Dodd Frank في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يجبر الشركات المسجلة في البورصة للتراجع عن دفع الحوافز للمديرين التنفيذيين في وجود إعادة الإعلان عن بيانات الإرباح، وفي الاتحاد الأوروبي تم فرض حدود صارمة ضمن متطلبات رأس المال التوجيهي على مكافئات المصرفيين، إلا أن تنظيم أجور المصرفيين لا يكفي طالما أن الإدارة تحت تأثير المساهمين، حيث يمكن هروب المساهمين بالأموال، إما عن طريق توزيع العوائد أو عن طريق الاستيلاء. وفي ها الصدد قامت لجنة بازل بوضع حد أقصى من الأرباح المسموح بتوزيعها وقيود على الاستيلاء. ولكن كون عمليات الاستحواذ تحفز الإدارة الفعالة يجب أن يكون محصور، ولكن بالتنسيق مع الأجر القاعدي. في المقابل إن تأجيل الالتزام بدفع منحة الأداء سوف يدفع المديرين للمطالبة برفع أجورهم بحجم كبير قصد التعويض عن المخاطر التي يخاف منها

المساهمين بسبب ضعف الأداء المؤقت. حيث سيكون ارخص للمساهمين وأفضل للمجتمع إذا سمح للمديرين بمقاومة الطرد والتمتع بمزايا خاصة بالمراقبة، وفوائد خاصة من مراقبة التزامات المساهمين على المدى الطويل [26].

- إعادة تشكيل القواعد والهياكل المالية: على الرغم من أن طموح مجلس الاستقرار المالي Financial Stability Board (FSB) في تطوير وتعزيز وتنفيذ التنظيم والإشراف الفعال وسياسات قطاع مصرفي على مستوى عالمي، إلا أن عمل المنظمين والمشرفين يكون دائما تابعا للمشاركين في السوق وذلك بسبب قلة التعاون الذي يعزى للمواقف المعارضة لهم. بالإضافة إلى المشاكل المرتبطة باللوائح التي تسن، حيث أن جزء فقط من التنظيمات لها قانون صارم، كما أن التنسيق غير ملائم للتشريعات الوطنية مع القوانين البينية ووجود مساحة للمراجحة التنظيمية، علاوة على مشكلة عدم تناسق وتماسك التشريعات في جميع أنحاء العالم. فكل هذه المشاكل تتطلب إعادة النظر في تشكيل قواعد وهياكل المالية على المدى الطويل[27].
- إن نتائج مراقب الحسابات على القوائم المالية يعتبر اقل فعالية كرادع للمخاطر من قبل الإدارة، لاسيما عندما تكون هناك أفعال احتيالية من طرف مدير فردي أو من طرف عدد قليل من المدراء. فتوزيع المسؤولية على أساس تناسبي يمنح نتيجة أكثر إنصافا. كما أن وجود الوسيط القائد أو المترجم يمكن أن يحل المشاكل التي تعزي إلى عدم وجود المساءلة بمستوى اكبر، حيث يعمل الأعضاء على أساس أكثر تعاونا بدلا من ثقافة الإهمال لتصبح النتيجة الوسيط/ التواصل، ومن تم فان المسؤوليات ستسهل المساءلة والشرعية[28].
- وفقا ل Hyman Minsky يمكن للبنوك الالتفاف حول القوانين والتنظيمات مما يجعلها تنخرط في استثمارات عالية المخاطر. مثلا إعفاء التنظيمات والقوانين اتفاقية إعادة الشراء repurchase agreement (Repo) من قانون الإفلاس مما جعلها تساهم بشكل كبير في تفاقم الأزمة المالية الأخيرة.
- مشاكل بنوك الظل shadow banking، فالبنوك لم تكتفي بتمويل استثماراتها الطويلة الأجل بالديون القصيرة الأجل بل أصبحت تقوم بذلك بطريقة أخرى، حيث أصبحت تعتمد على الأصول الطويلة الأجل كضمان لإقراض العديد من المستثمرين عن طريق أسلوب التوريق Securitization. وفقا ل Hyman Minsky في الوقت الذي يمثل التوريق فرصة جيدة للتمويل في ظل الظروف الجيدة، إلا انه يسمح بتمويل مشاريع خاسرة، ليس لان البنوك لا تتوقع الخسائر ولكنها تتوقع بأنها اقل تكلفة بكثير من تكاليف الأزمات المالية على المجتمع[29]. كما أن مقترحات بازلIII لم تتضمن أي أحكام بشأن بنوك الظل، وتحديدا ما إذا كان يجب دمجه في الإطار التنظيمي وكيف ذلك[30].

- تأثير هيكل الملكية والأنظمة المصرفية ومتطلبات الإفصاح عن المخاطر: أشار كل من Laeven و Levine's بان تطبيق لوائح البنك يمكنها تخفيض مستويات المخاطر، كما يمكنها أيضا تحفيز مستويات أعلى من المخاطر، حيث أن هناك علاقة بين التنظيم ومخاطر البنك تختلف وفقا لهيكل الملكية[31].

7- تحديات التصنيف الائتماني:

موثوقية التصنيف الائتماني في ضوء الأزمة المالية الأخيرة كوسيلة لتحديد أوزان المخاطر والإصلاحات الأساسية المتعلقة بالتوريق والعائق الذي تواجهه الإصلاحات في بازل فيما يتعلق بالتوريق وإعادة التوريق على النحو الذي عرضه قانون Dodd Frank الذي يمنع المنظمين في الولايات المتحدة الأمريكية من الاعتماد على التصنيفات الائتمانية في أي نظام. مما يجعل تنفيذ إصلاحات بازل المتعلقة بالتوريق وإعادة التوريق مستحيل، بينما الاتساق والموثوقية مع قياساته يشكل القضية التي تحتاج لجنة بازل إلى معالجتها إضافة إلى مراجعة عملية التنفيذ. كما أن استحداث نظام معتمد على منهج مرتكز على قواعد صارمة من شانه أن يعزز المساءلة أكثر من المنهج المعتمد على المبادئ في التنظيم[32].

8- تحديات الفترة الانتقالية للتنفيذ (مجال التنفيذ):

هناك جدل كبير حول الفترة الانتقالية لتنفيذ تدابير السيولة. كما اعتبرت بعض السلطات القضائية بلن بعض العناصر في الإطار الجديد مخيبة للأمل نظرا لأنها كانت تتوقع متطلبات أكثر صرامة لرأس المال[33].

ثالثا: تأثيرات تطبيق مقررات بازلIII

يتخلل تطبيق مقررات بازل**III** العديد من الآثار سواء بالنسبة للبنوك أو بالنسبة للمالية والاقتصاد العالمي:

1- تأثير التكاليف الضمنية لمقرات لجنة بازلIII على الأنظمة المصرفية:

يرتبط بتطبيق مقرات لجنة بازلIII العديد من التكاليف الضمنية بالنسبة الأنظمة المصرفية:

- التأثير على عوائد البنوك: هناك أثار كبير على عوائد البنوك نتيجة الوفاء بمتطلبات بازلIII، حيث كل منCredit Suiss وUBS أكبر مؤسستين مصرفيتين في سويسرا واللتان تمثل 40 % من حجم الائتمان في سويسرا، أعلنتا عن ترجع كبير في دخلهما الثابت من خطوط الأعمال نتيجة التغير في التنظيم وقوى السوق، كما تراجع معدل العائد على حقوق الملكية بمعل يقترب من 50[34]%. كما تعتبر

مصاريف التامين على الودائع التي تفرضها التنظيمات والقوانين الحديثة من بين التكاليف الإضافية التي تتحملها البنوك، مما يدفعها إلى التوجه إلى استثمارات أكثر خطورة لتعويض الانخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية[35].

- إن تخفيض حجم الديون من البنوك له عواقب واسعة النطاق على الاستثمار الخاص، وبالتالي على الناتج والعملة الوطنية. حيث تدافع البنوك على هوامش أرباحها من خلال رفع أسعار الفائدة على القروض، الذي يواجهه الضغط من أسواق رأس المال. كما أن المساهمين سيطالبون بمعدل عائد على حقوق الملكية يتناسب مع مخاطر الاستثمارات. بالإضافة إلى أن الشركات سوف تقلل من حجم العمالة واستثماراتها بسبب ارتفاع تكاليف الإقراض، الأمر الذي يدخل الاقتصاد العالمي في الركود وارتفاع مشاكل البطالة، حسب تقرير معهد التمويل العالمي Institute of International Finance (IIF). كما أن منظمة التعاون الدولي OECD ترى بأنه سيكون هناك تأثير سلبي على سعر الإقراض الحقيقي في القطاع الخاص، ولاسيما في السنوات الأولى للتنفيذ. كما يرىIIF وOECD انخفاض المنافسة النسبية لبنوك الاتحاد الأوروبي مقارنة بنظرائهم في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث تعتبر أوروبا الأكثر عرضة للآثار السلبية للتنظيم الجديد بسبب نظامها المصرفي الذي يعتمد على نسبة حقوق ملكية متدنية ونسبة أعلى من حجم الاقتصاد وتمويل الدين الإجمالي[36].
- رغم التعديلات الكبيرة التي قامت بها لجنة بازل قصد تقوية رأس المال لدى البنوك، من خلال زيادة مستوى رأس المال ضمن مكواته من الأسهم العادية الملموسة، واستحداث نوعين من نسب السيولة ونسبة الرافعة المالية. بالإضافة إلى رسوم رأس المال تصل إلى 2.5 % بالنسبة للبنوك ذات الأهمية النظامية، وكذلك مخزون إضافي لمواجهة التقلبات الدورية بمقدار2.5 % خلال فترات النمو الائتماني العالي. إلا انه حسب اللجنة المستقلة للبنوك (2011) فانه يجب على البنوك الاحتفاظ نسب رأس مال على الأقل ضعف مستوى بازلIII، أي ما بين 2030% في حال هذا النوع من الأحداث، الأمر الذي يفترض بان القواعد الجديدة سوف لن تحمي بالضرورة القطاع المصرفي في حالة حدوث مثل هذه الأزمة مرة أخرى، بل فقط تفرض تكلفة إضافية على الاقتصاد والمزيد من التعقيد التنظيمي[37].

2- التأثير على الاقتصاد والمالية العالمية:

يشهد تطبيق مقرات لجنة بازلIII العديد من التأثيرات على الاقتصاد والمالية العالمية:

- التأثير على الاقتصاد العالمي: إن الرسوم الإضافية على رأس المال والسيولة التي أقرتها لجنة بازل سيكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب زيادة تكلفة التمويل على القروض

القصير ومتوسط الأجل، حيث تلجأ البنوك للمفاضلة بين الاستثمارات والدول حسب التنظيمات المحلية لتجنب قيود السيولة وتشجيع الاستثمارات طويلة الأجل لتغطية تكلفة رأس المال؛

- تأثير الرقابة الصارمة على الدين العام: على الرغم من عدم وجود علاقة واضحة بين أسعار الفائدة والدين العام في فترة زمنية قصيرة، إلا أن العديد من الدراسات أثبتت الآثار السلبية للعجز العام في المدى الطويل على الضرائب والنمو الاقتصادي. حيث أن ارتفاع متطلبات رأس المال المصرفي، سيكون لها أثار سلبية خارج القطاع المصرفي، ثم تنعكس هذه الأثار في وقت لاحق على أسعار السلع[38]. كما ميز Kern بين مساهمة الاستقرار المالي(Financial Stability Contribution (FSC ، التي تهدف في المقام الأول باعتبارها صندوق التامين للدفع بأثر رجعي لانقاد وحماية البنك أو المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، وبين ضرائب النشاطات المالية (FAT) Financial Activities Tax، حيث انتقد قدرة الضريبة على الميزانية العمومية للبنك في ردع البنوك في الإفراط والمجازفة، إذ لا يمكنها توليد إيرادات كافية لدفع ثمن صندوق الحماية بالنسبة لمعظم البنك مما يدفعها إلى تجنب الضريبة عن طريق تحويل الموجودات والمطلوبات المحفوفة بالمخاطر إلى خارج الميزانية العمومية نحو الشركات التابعة والكيانات ذات الصلة التي تقع خارج اختصاص فرض الضرائب[39].
- مبادلة الديون بالأسهم التي تتوخاها بازلIII تنطوي ضمنيا على تحفيز العجز المالي، كما تضع شكوك حول أثار الاستقرار على المدى الطويل لتنظيم العمل المصرفي الجديد.

رابعا: النتائج والاستنتاجات

بناءا على التحديات والتأثيرات الموضحة أعلاه تم التوصل إلى ما يلي:

- لا يمكن الاعتماد على مقررات بازلIII لتوفير الاستقرار من تلقاء نفسها، ولكن ينبغي للبنوك المضي قدما في برامج الإصلاح لتسليم التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب وباتساق. كما ان طريق تحقيق نموذج إدارة المخاطر الناضج طويل ومعقد، حيث يجب على كل بنك على حدا تنفيذ إستراتيجية لإدارة المخاطر واضحة جيدا، مما يزيد من احتمالية تنفيذ منظم وجيد لبرنامج بازلIII.
- إن المشكلة العامة والرئيسية في قواعد بازل III لرأس المال والسيولة هي أن متطلباتها ركزت فقط على البنوك، إلى انه خلال الأزمة الأخيرة فالحقيقة تبين بان البنوك ليست المؤسسات الوحيدة التي يمكن أن تؤدي أو أن تكون ضحية لازمة السيولة. فالدور الذي لعبته المؤسسات غير المصرفية في نشؤ الأزمة المالية الأخيرة يعتبر بمثابة دليل ومبرر للحاجة إلى مزيد من التركيز في توسيع التنظيم ليشمل قطاع التامين والأسواق المالية، وبالتالي الحاجة من قبل لجنة بازل ومنتدى الاستقرار المالي و لG20

لمعالجة مستقبليا مشاكل السيولة التي تنتج عن أعمال المؤسسات غير المصرفية بما في ذلك صناديق التحوط.

- ينبغي على الإطار الجديد الأخذ بعين الاعتبار مستويات مختلفة بالنسبة للمخاطر النظامية، بدلا من إجبار البنوك للوصول إلى القاسم المشترك الأدنى. وذلك من خلال القدرة على التمييز بين مستويات المخاطر النظامية في جميع الولايات التشريعية المختلفة، مما يساعد الأسواق على فهم أفضل للمخاطر التي يتعرضون له، ومع ذلك يتطلب ذلك فهم أفضل للطريقة التي تعمل من خلالها دورات الائتمان وكيفية تأثيرها على معدلات التخلف عن السداد وارتباطات الأصول.
- الاحتفاظ برأسمال اكبر من متطلبات بازل لا يمنع وحده تجنب الوقوع في الأزمات، فمثلا: بنكNorthern خلال الأزمة الأخيرة احتفظ بمستويات اعلي من متطلبات بازل لكن لم يمنعه ذلك من مواجهة الأزمة. كما أن التأخير في تنفيذ نسب صافي التمويل المستقر إلى بداية 2018 يجعل نسب السيولة لا تحقق الأهداف المرجوة. فإلى حين إقران تنفيذ نسب الرافعة المالية الإضافية مع معايير السيولة الجديدة، ربما لن تساهم في تحقيق الآثار المرجوة منها بشكل كبير. حيث يمكن للأصول السائلة أن تتراكم من خلال هذه المعايير، كما تعتبر عرضة لانكشاف الديون السيادية .
- إن تعامل البنوك المركزية في الأصول المالية لإدارة السياسة النقدية يمكنه من دعم سيولة الأصول بطريقة أفضل من الحكومة التي يمكنها دعم المؤسسات للاستثمار فيها. وأكثر من ذلك فالاعتماد على المؤسسات يمكن البنك المركزي من توفير السيولة بأثر رجعي وبشكل فعال، حيث يمكنه الإقراض الحر وبمقابل ضمانات جيدة ومقابل عقوبات. كما يجب على البنوك المركزية في أوقات الأزمات تحديد الأصول الحساسة وقبولها كضمان بدلا من الأسواق الخاصة.
- إن الارتباط الضعيف، جنيا إلى جنب مع الاستقرار النسبي في العلاقة بين المدخرات المحلية وإجمالي تكوين رأس المال، يشير إلى اعلي مستوى للقدرة التنافسية للبلاد. وبالتالي فان فتح حسابات رأس المال يجعل البلاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية، لذا يجب تحقيق التوازن في الحساب الجاري على المدى الطويل قبل الاندماج في سوق رأس المال المشترك.
- الدور التعزيزي لرأس الهال الطارئ CoCo وإمكانية إدراجه ضمن مكونات رأس المال الأساسي سوف يدفع البنوك للقيام بعمليات الإصدار المتزايدة مما يعطي انطباع في الأسواق المالية بانخفاض ملاءتها ومن تم التأثير على قيمت أسهمها .
- القواعد الجديدة لتلبية متطلبات السيولة المرتفعة ترجح شراء كميات عالية جدا من الديون الحكومية المنخفضة المخاطر، مما يزيد من المخاطر السيادية وعدم توازن هيكل الالتزامات. كما أن زيادة

التكاليف في البنوك العالمية من المتوقع أن يخفض حجم الائتمان والسيولة في الأسواق المالية. هذا ومن المرجح أن يكون لها أثار غير مناسبة في الأسواق الناشئة.

- أثبتت الأزمة المالية أن الانكشاف للمخاطر كانت متراكمة في المؤسسات المالية التي لم تهتم جيدا بتحديد وتقدير المخاطر، وبالتالي لم يتم الإفصاح عنها في البيانات المراجعة. مما يمثل تحديا كبيرا لكل من تقدير المخاطر والمحاسبة نظرا لارتباطهما الوثيق.
- إن تحسين الملائمة بين مقاييس الأداء والتعويضات وإدارة السيولة بأكثر شفافية، والاهتمام أكثر بالمناهج في سياسة مخاطر الائتمان يعتبر أفضل من الدعم الإضافي لرأس المال والسيولة. كما يمكن الوصول إلى نظام مالي أكثر استقرار من خلال تحسين اختبار الضغط كأداة للإدارة الإستراتيجية الجديدة من دون اللجوء إلى الزيادة الكبيرة في تكلفة رأس المال.
- إن مسؤوليات مكاتب المراجعة تتماشى مع المطالب التنظيمية المتزايدة التي تتطلب ضمانات مستقلة للامتثال، بالإضافة إلى توقع تزايد أنشطة مكاتب المراجعة على ضوء التطورات القانونية والتنظيمية التي تمنح مستويات أعلى للمنظمات الخاضعة، قصد التأكد من أن بيانات المخاطر والتقارير المتاحة للمنظمين وأصحاب المصالح الآخرين كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب.
- رغم أن بازلIII دفعت اهتماما كبيرا في معالجة نقاط الضعف المهمة المرتبطة بإدارة المخاطر، إلا أن هناك العديد من التطورات التي ظهرت في السنوات الأخيرة القليلة الماضية والتي لم يتم دمجها بعد في التنظيمات، على سبيل المثال: ينبغي أن تكون هناك تنظيمات تلزم البنوك المركزية بزيادة التركيز على اتخاذ تدابير وقرارات فعالة لإدارة الأزمات والانتعاش وذلك للتقليل من إمكانية اثر فشل البنوك. ولتحقيق ذلك ينبغي أيضا إقرار تطبيقات اكبر بشان الوقاية الجزئية للبنوك وتحديد وتحليل المخاطر النظامية بشكل استثنائي، حيث أن جميع هذه الإجراءات يمكن أن تمنع حالات الهلع التي تأتي من الأزمات المالية .
- إن تعقيد الطلب في العالم المصرفي يحتاج إلى حلول إدارة مرنة التي تتصف بسرعة التسليم والدقة في الأداء، كما تحتاج لجنة بازل إلى معالجة مخاطر بنوك الظل لمراجعة في ما إذا كانت مؤسسات التقييم الخارجي تطبق التنظيمات والمعايير التي تمنع المراجحة التنظيمية. علاوة على ذلك تحتاج لجنة بازل لمراقبة تطورات النظام المالي والمخاطر على أساس أكثر تنظيم.
- يجب على نموذج IRC أن يعكس فقط الانكشاف الصافية لنفس الأدوات المالية، أما في حالة الوضعيات التي تنفذ بواسطة أدوات غير متجانسة (تحوطات الالتزامات البينية أو التحوطات المشتركة) أين يوجد خطر الأساس، ينبغي عدم الاعتماد على الأسس الصافية في تقديرIRC ولكن الاعتماد على مجموع المبالغ الإجمالية.

عموما على الرغم من كل الجهود المبذولة على مستوى جميع الأطراف الفعالة لتعزيز إطار رأس المال العالمي قصد تحقيق الاستقرار الكلي والتي تمخضت بإعداد سلسلة من الإصلاحات التي أطلقت عليها اتفاقية بازلIII ورغم مرونة الوقت الممنوح لتطبيقها إلا أن تطبيقها ليس بالسهل المطلق، إذ يتخلله العديد من التحديات سواء على المستوى الكلي أو على مستوى كل نظام على حدا ودلك يرجع إلى الاختلافات الجوهرية بين الأنظمة المصرفية من جهة وإغفال النظر من قبل المنظمين في بعض المسائل من جهة أخرى، حيث يرى العديد من الباحثين أن بازلIII لم تغطي جميع النقائص التي أظهرتها الأزمة المالية الأخيرة في التنظيمات السابقة.

خامسا: التوصيات

بناء على النتائج والاستنتاجات السابقة يمكن عرض مجموعة التوصيات التالية:

- ينبغي على الدول والبنوك الاستفادة من تجارب بازII وعدم التسرع في تنفيذ مقررات بازلIII دون الاستعداد الجيد والكافي لذلك، قصد تفادي الوقوع في أزمة أخرى قد تؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي ككل.
- ينبغي الاهتمام بمخاطر السوق من خلال دراسة الظروف العامة المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الحلقة الاقتصادية، وذلك راجع إلى مرونتها للتغيرات الحاصلة في السوق من أسعار الفائدة، العمالة أو العرض والطلب.
- دعوة هيئات العمل المصرفي لاستخدام خدمات مكاتب المراجعة الخارجية، وذلك في ظل نقص ميزانيات الهيئات المنظمة التي تحد من الموارد البشرية القادرة على الاحتفاظ بنسبة الزيادة الهائلة في مستويات الإشراف الناتجة مند بداية الأزمة المالية الأخيرة.
- العمل على تقوية السوق المالية وفرض الإدراج الكلي للمنظومة المصرفية، قصد رفع الثقة والمصداقية بالنسبة المستثمرين وتحسين كفاءة السوق المالية، نظرا للدور الكبير لها في إدارة الأزمات خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من ضعف أسواقها المالية مثل الجزائر.
- توحيد القوانين المحاسبية للتكيف مع الاتفاقيات الدولية من حيث إدارة المخاطر.
- ينبغي على الجزائر التريث أكثر قبل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة OMC وفتح حسابات رأس مالها، بسبب الآثار السلبية الضخمة على الاقتصاد الوطني الذي يتميز بضعف المدخرات المحلية وعدم استقرار الميزان التجاري على المدى الطويل.

الهوامش والمراجع:

[1] . McNamara Christian M, and al. (2015). **Swiss finish to basel 3**, **ssrn.com**, p12.

[2]. Basel Committee on Banking Supervision. (2011). **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**, bis.org, p,1.

3 . Pacces Alessio M. (2013). **The Future in Law and Finance**, ssrn.com, p6.

[4] . Basel Committee on Banking Supervision. (2011). **Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**. op.cit. p,2-8.

[5] . Basel Committee on Banking Supervision. (2010). **Basel III: International framework for liquidity risk measurement, standards and monitoring**,bis.org, p3-31.

[6] . McNamara Christian M, and al. (2015). **op.cit.** p 2-7.

[7] . Siskos Dimitrios V. (2014).**Was Basel III necessary and will it bring about prudent risk management in banking?**, ssrn.com, p8.

[8] . Aubrey T, and Le Pera G. (2013). **Improvements in the measurement of systemic risk for credit portfolio management**, ssrn.com, p4.

[9] . Went, P. (2010).**The Incremental Risk Capital Charge – A challenge for risk managers**, ssrn.com, p5.

[10] . Grody Allan .D and Hughes Peter J. (2015). **The Global Risk Regime – New Roles for Auditors,** ssrn.com,p13.

[11] . Du Z, and Carlos Escanciano.J. (2015). **Backtesting Expected Shortfall: Accounting for Tail Risk**, www.ssrn.com, p3.

[12] . Aubrey T, and Le Pera G. (2013). **op.cit**, p 4-6.

[13] . Pacces Alessio M. (2013). **op.cit**, p27.

[14] . Ojo M. (2013). **Preparing for Basel IV (Whilst Commending Basel III): Why Liquidity Risks Still Present a Challenge to Regulators in Prudential Supervision (Part II)**.www, ssrn.com, p3-6.

[15] . Pavlík P. (2013). **New Challenges Beyond Private Investment and Risk Evaluation**, www.ssrn.com, p 253

[16] . Kolokolova O, and al. (2015). **Systematic and Firm- specific Credit and Liquidity Risks of CDS Spreads**, ssrn.com, p2-6.

[17] . Pacces Alessio M. (2013). **op.cit**, p27.

[18] . McNamara Christian M, and al. (2015). **op.cit.** p 6-9.

[19] . Ojo M. (2013). **Preparing for Basel IV – Why Liquidity Risks Still Present a Challenge to Regulators in Prudential Supervision**, ssrn.com, p4.

[20] . Pacces Alessio M. (2013). **op.cit**, p16.

[21] . Grody Allan .D and Hughes Peter J. (2015). **op.cit**, p5.

[22] . Ojo M. (2013). **Preparing for Basel IV (Whilst Commending Basel III): Why Liquidity Risks Still Present a Challenge to Regulators in Prudential Supervision (Part II),** op.cit. p4.

[23] . Sárkány Z. (2012). **What does good regulation look like?** An Alternative Institutional Framework to Financial Regulation, ssrn.com, p9.

[24]. Went, P. (2010). **op.cit**. p5.

[25] . McNamara Christian M, and al. (2015). **op.cit.** p 7.

[26] . Pacces Alessio M. (2013). **op.cit**. p27-29.

[27] . Sárkány Z. (2012). **op.cit**. p5.

[28] . Ojo M. (2013). **Preparing for Basel IV (Whilst Commending Basel III): Why Liquidity Risks Still Present a Challenge to Regulators in Prudential Supervision (Part II)**, **op.cit**. p4.

[29] . Pacces Alessio M. (2013). **op.cit**. p17-20.

[30] . Siskos Dimitrios V. (2014).**op.cit**. p9.

[31] . *Ojo M. (2013).* ***Preparing for Basel IV (Whilst Commending Basel III): Why Liquidity Risks Still Present a Challenge to Regulators in Prudential Supervision (Part II)***, ***op.cit****. p4.*

[32] . *Ojo M. (2013).* ***Preparing for Basel IV – Why Liquidity Risks Still Present a Challenge to Regulators in Prudential Supervision****, .op.cit.p8.*

[33] . *Ojo M. (2013).* ***Preparing for Basel IV – Why Liquidity Risks Still Present a Challenge to Regulators in Prudential Supervision****.op.cit.p8.*

[34] . *McNamara Christian M, and al. (2015).* ***op.cit.*** *p 7.*

[35] . *Pacces Alessio M. (2013).* ***op.cit****. p16.*

[36] . *Pavlík P. (2013).* ***op.cit.*** *p 238-251.*

[37] . *Aubrey T, and Le Pera G. (2013).* ***op.cit****, p 5-6.*

[38] . *Pavlík P. (2013).* ***op.cit.*** *p 238-248.*

[39] . *Ojo M. (2013).* ***Preparing for Basel IV – Why Liquidity Risks Still Present a Challenge to Regulators in Prudential Supervision****.op.cit.p5.*